

العمل القضائي و ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة" بالمعهد العالي للقضاء بالرباط.

عبدالحق خرباش.. 24.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
وكالات

كلمة مولاي الحسن الداكي الوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة
في الندوة الوطنية المنظمة حول موضوع: "العمل القضائي و ضمانات
المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة" بالمعهد
العالي للقضاء بالرباط.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

- السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى
للسلطة القضائية؛

- السيد وزير العدل؛

- السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان؛

-حضرات السيدات والسادة كل باسمه وصفته والتقدير والاحترام الواجب لشخصه يشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن السيد رئيس النيابة العامة الذي يتواجد في مهمة رسمية خارج أرض الوطن، فبمشاعر يطبعها السرور والاعتزاز، يشرفني أن أشارك بمعيتكم في أشغال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة العلمية المتميزة المنظمة بشراكة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والتي تجسد المبدأ الدستوري المتعلق بالتعاون بين السلط، هذه الندوة التي التئم لجمعها في هذا اليوم المبارك من شهر شعبان قامات وازنة من القضاة الممارسين والمحامين والأساتذة الجامعيين والحقوقيين من أجل تدارس ومناقشة موضوع له راهنيته بالنظر لتعلقه بدور القضاء في أعمال وتكريس ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء الدستور وتحديات الممارسة.

وبهذه المناسبة يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تنظيم هذا اللقاء المتميز وتيسير أسباب انعقاده.

حضرات السيدات والسادة؛

إن انعقاد هذه الندوة يأتي في سياق تطبعه مجموعة من التحولات الحبلى بالعديد من المستجدات التي أسهمت في تقوية ضمانات المحاكمة العادلة ببلادنا، في مقدمتها دستور المملكة الذي عمل على دسترة مجموعة من المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة حيث نص بشكل صريح في الفصل 23 منه على أن قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان، وهو ما أعاد الدستور التأكيد عليه في الفصل 120 والذي نص على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وما هذا التأكيد إلا دليل على محورية ضمانات وشروط المحاكمة العادلة في مجال العدالة، هذه المكتسبات الدستورية التي تعززت بصدور القانون المتعلق بالتنظيم القضائي رقم 38.15 والذي حملت مقتضياته مجموعة من المستجدات التي تتصل بحقوق المتقاضين والحق في الدفاع وتيسير الولوج إلى العدالة بما يضمن تحقيق الشروط العادلة للمحاكمة.

وكما لا يخفى على حضراتكم فموضوع المحاكمة العادلة والضمانات المتعلقة بها في الميدان الجنائي يعد من أهم الانشغالات الحقوقية في مختلف الدول وتتابعها العديد من الهيئات والآليات الدولية المهتمة بحقوق الانسان. ويأتي مصدر هذا الانشغال من كون مجال ونطاق المحاكمة العادلة يخص قضايا بالغة الدقة والخطورة، بالنظر لكونها تنصب على حقوق أصيلة وجوهرية، في مقدمتها الحق في الحياة والأمن

والسلامة والحرية والكرامة الإنسانية باهتمام بالغ. ولقد شاع تداول تعبير المحاكمة العادلة، حتى كادت تختزل في الميدان الجنائي فقط، وذلك بسبب آرتباطه في الأذهان بالمجالات ذات الصلة بالحرية وبتقييدها، علماً أن المحاكمة العادلة مطلوبة وضرورية في أي فرع من فروع العدالة، سواء كانت مدنية أو جنائية. واستحضاراً للأهمية التي يحظى بها موضوع المحاكمة العادلة ضمن النقاشات القانونية والحقوقية، فقد أولى الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حيزاً هاماً لهذا الموضوع، حيث شكل تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة أحد الأهداف الفرعية المُكَوَّنَة للهدف الرئيسي الخاص بتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات.

كما حظي هذا الموضوع بحيز وافر من النقاش ضمن الندوات الجهوية التي عرفها الحوار، حيث تم تخصيص ندوتين جهويتين على غير العادة لموضوع تطوير العدالة الجنائية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة مما يعكس الأهمية القصوى التي يحظى بها هذا الموضوع في علاقته بالعدالة الجنائية.

فالحق في المحاكمة العادلة يشكل أحد الأعمدة الأساسية لدولة القانون وهو الأمر الذي جعل هذا الحق يحظى بمكانة خاصة كرستها الصكوك الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بدءاً من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان، مروراً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي أكد في مادته 14 على مجموعة من المبادئ التي باتت تشكل اليوم مرجعاً كونياً للأنظمة الجنائية الحديثة وجوهراً لكل محاكمة عادلة، وصولاً إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من الإعلانات والقواعد والمبادئ الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وإذا كانت المحاكمة العادلة تختزل مجموعة من الحقوق والضمانات القانونية والقضائية التي ينبغي أن يتمتع بها أطراف الدعوى، فإن القضاء يظل المعول عليه لتفعيل هذه الضمانات، وهو ما فتى جلاله الملك محمد السادس نصره الله وأيده يؤكد عليه في العديد من ذرره الغالية، وفي هذا الإطار جاء في نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلاله الملك بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير يوم 29 يناير 2003 ما نصه: (وتظل غايتنا إيجاد قضاء متخصص يكفل الفعالية في البت في المنازعات ويضمن الحق في المحاكمة العادلة ومساواة المواطنين أمام القانون في جميع الظروف والأحوال) انتهى النطق الملكي السامي.

حضرات السيدات الفضليات والسادة الأفاضل؛

لقد بادرت بلادنا منذ مدة إلى الانخراط في المجهودات الرامية إلى تعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان من خلال دسترة مجموعة من

الضمانات القانونية والقضائية التي تشكل جوهر المحاكمة العادلة، حيث شكل دستور 2011 طفرة نوعية في مجال حقوق الإنسان بالنظر للزخم الحقوقي الذي جاءت به الوثيقة الدستورية والتي ارتقت بالقضاء إلى سلطة أناطت بها مهمة حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحررياتهم وأمنهم القضائي.

ولقد كان للقضاء المغربي بمختلف أصنافه ودراجه دور كبير في تكريس وإعمال المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة من خلال العديد من الأحكام والقرارات التي تنطق بمجموعة من المبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

وإلى جانب الدور الذي يضطلع به القضاء في هذا المجال، أقر المشرع المغربي مجموعة من الضمانات الرامية إلى تعزيز شروط المحاكمة العادلة، من ذلك التنصيص على قرينة البراءة كأصل وتكريس الطابع الاستثنائي للتدابير السالبة للحرية وتعزيز الرقابة القضائية على أماكن الحرمان من الحرية، والحق في الدفاع والحق في المناقشة الحضورية لوسائل الإثبات والحق في التزام الصمت، إلى جانب ضمان الحق في السلامة الجسدية، وغيرها من الضمانات القانونية الأخرى التي يعمل القضاء على تفعيلها وحسن تنزيلها على أرض الواقع باعتباره المؤتمن دستوريا على حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحررياتهم وأمنهم القضائي وفقا للفصل 117 من الدستور.

حضرات السيدات والسادة؛

إن رئاسة النيابة العامة واستحضارا[ً] منها للمهام الدستورية والقانونية المنوطة بها تحرص إلى جانب قضاة النيابة العامة بمحاكم المملكة على ضمان تكريس شروط المحاكمة العادلة للجميع بصرف النظر عن المراكز القانونية لأطراف الدعوى.

كما تحرص أيضا[ً] من خلال المهام التي تضطلع بها على مستوى تنفيذ السياسة الجنائية على جعل موضوع تفعيل ضمانات المحاكمة العادلة أحد أولويات السياسة الجنائية والتي تتجسد بشكل فعلي من خلال الدوريات التي وجهتها رئاسة النيابة العامة لقضاتها والتي تحثهم فيها على ضرورة السهر على تفعيل المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة التي يكفلها القانون للجميع، لاسيما في ما يتعلق بترشيد استعمال الآليات القانونية الماسة والمقيدة للحرية واحترام الكرامة الإنسانية وتكريس حقوق الدفاع باعتبارها حقا دستوريا وقانونيا لفائدة المتهمين والضحايا على حد سواء، وتفعيل كافة الشروط المتطلبة للمحاكمة العادلة بوصفها أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان.

وسعيًا لإذكاء الوعي الحقوقي لدى قضاة النيابة العامة وتملكهم للمعايير الكونية المتعلقة بشروط المحاكمة العادلة، بادرت رئاسة النيابة العامة بشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى اعتماد برنامج تكويني يستهدف تعزيز قدرات القضاة في مجال حقوق الإنسان حيث اشتمل هذا البرنامج على عدة وحدات للتكوين انصبت في جانب كبير منها على المبادئ الكونية للمحاكمة العادلة كما هو متعارف عليها دوليا بموجب الاتفاقيات والصكوك الدولية حيث استفاد من هذا البرنامج التكويني حوالي 922 قاض وقاضية من بينهم 203 مسؤولا قضائيا.

حضرات السيدات والسادة؛

إذا كانت المحاكمة العادلة حديث أمس فإنها ستظل حديث اليوم والغد أيضا وذلك بالنظر لما تحمله من القيم والمبادئ الإنسانية الراقية التي أصبحت راسخة في الضمير الإنساني على مر عقود من الزمن، وناضلت الشعوب من أجل ضمان تكريسها دستوريا وقانونيا وقضائيا، كما ستظل نذرا يحمل فيه القضاة مهمة حمايتها وتكريسها وضمن تمتع الأطراف بظلالها.

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أجدد شكري لكل القائمين على هذا العرس العلمي المتميز.

والشكر موصول أيضا لكافة الأساتذة الذين سيؤطرون بمدخلاتهم القيمة النقاش على مدار يومين كاملين، سيتم خلالهما تناول مجموعة من المواضيع القانونية الدقيقة، وإني على يقين بأن هذه الندوة ستتمخض عنها مخرجات واقتراحات وأفكار خلاقة من شأنها الإسهام في تعزيز أعمال الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة وتعزيز الحقوق والحريات بما يخدم العدالة ببلادنا لتكون في مستوى تطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفقنا الله، جميعا لما يحبه ويرضاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



قفز معدل التضخم في المغرب

العربي الجديد

عبدالحق خرباش. . 24.02.2023



hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية

قفز معدل التضخم في المغرب، خلال يناير/ كانون الثاني، إلى 8.9%، مدفوعاً بأسعار السلع الغذائية، وخصوصاً الخضروات، التي وصلت إلى مستويات قياسية قبل 30 يوماً على حلول شهر رمضان، الذي يشهد ارتفاعاً قوياً في الطلب.

وتفيد المندوبية السامية للتخطيط، في مذكرة مؤشر الأسعار والاستهلاك، الصادرة اليوم الأربعاء، بأنّ معدل التضخم بين يناير/ كانون الثاني من العام الماضي ويناير/ كانون الثاني المنصرم، تأثر بارتفاع قوي في أسعار السلع الغذائية.

فقد ارتفعت تلك السلع بنسبة 16.8% في يناير/ كانون الثاني الماضي، مقابل زيادة في حدود 3.9% بالنسبة إلى السلع غير الغذائية، التي شهدت ارتفاعاً قوياً لخدمات النقل بنسبة 9.6%.

ويعتبر مستوى التضخم في المغرب مقلقاً بعد ارتفاع في العام الماضي بنسبة 6.6%، ما دفع السلطات العمومية إلى التدخل لمحاصرة ارتفاع الأسعار في الفترة الأخيرة، علماً أنّ البنك الدولي يتوقع

.تضخماً في حدود 4.4%، خلال العام الحالي

وعمدت السلطات العمومية، في سياق ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ولا سيما الخضروات واللحوم، إلى عقد اجتماعات مع المنتجين من أجل توفير عرض من الخضروات وتقليص التصدير، فيما أجازت استيراد الأبقار والأغنام في الفترة المقبلة، عبر تعليق استيفاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة. وأشارت السلطات، من جهة أخرى، بأصابع الاتهام إلى الوسطاء والمضاربين الذين يتدخلون في السوق من أجل زيادة أسعار السلع بهدف توسيع هوامش أرباحهم. وقالت إنَّ لجاناً للمراقبة تراقب العديد من الأسواق للتعرف إلى مدى احترام قانون حرية الأسعار والمنافسة.

ويؤكد الفني في القطاع الزراعي، ياسين أيت عدي، أنَّ الأسعار شرعت بالتراجع في أسواق الخضّر والفواكه، بعد الاجتماعات التي عقدها وزير الفلاحة محمد صديقي مع المنتجين والمصدّرين قبل أيام في أكادير، حول تموين السوق.

ويشير، في حديث لـ"العربي الجديد"، إلى أنَّ الإنتاج تأثر بانخفاض درجات الحرارة الذي أفضى إلى تراجع العرض من الخضّر مثل الطماطم، حيث تضافر ذلك مع زيادة تكاليف الإنتاج

وترى المندوبية السامية للتخطيط أنَّ التضخم المسجل في العام الماضي، محكوم ببنية تكاليف الإنتاج المرتبطة بالارتفاع المتتالي لأسعار البترول والسلع المستوردة، مؤكدة أنَّ هذه الظاهرة، انعكست على أغلب الخدمات والسلع.

وكان محافظ البنك المركزي المغربي، عبد اللطيف الجواهري، قد كشف، بمناسبة رفع سعر الفائدة الرئيسي اعتباراً من سبتمبر/ أيلول الماضي، أنَّ التضخم "أضحى ظاهرة مغربية تهمُّ سلعا مصنعة محليا لا ترتبط مباشرة بالمدخلات أو سلاسل التوريد الخارجية". ويعتبر المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي ومالطا في البنك الدولي، جيسكو هنتشل، في تعليقه على تقرير صندوق البنك حول الاقتصاد المغربي، أنَّ "التدابير التي اتخذت أخيراً لمواجهة صدمات الإمداد والحفاظ على القوة الشرائية للأسر المغربية، أدت إلى تخفيف حدة هذا الأثر بصورة كبيرة، ومنع سقوط المزيد من المواطنين في براثن الفقر".

ويشير تقرير البنك الدولي عند الحديث عن المرحلة المقبلة، بعد رفع البنك المركزي لسعر الفائدة الرئيسية في مناسبتين في العام الماضي، إلى أنَّ الاستجابة المثلى للسياسة النقدية في المغرب ستعتمد على استمرار ضغوط الأسعار وتطور توقعات التضخم.

ويرى أنه "يمكن للسلطات أن تنظر في استكمال التدابير التي تعمل على كبح جماح التضخم من خلال تطبيق سياسات هيكلية لتخفيف القيود". على سلاسل الإمداد والمعروض من السلع.

ويعتبر أنه يمكن أن تشمل هذه التدابير خطوات أو إجراءات لمعالجة الاختناقات في أسواق المواد الغذائية، حيث يوجد تباين كبير بين أسعار السلع الزراعية في المزارع وعند تجار التجزئة. ويرى أنه لا

يوجد مبرر لهذا التباين، حتى مع اعتبارات القيمة المضافة لسلسلة الإمداد .



دورية لوزير العدل حول إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية

إحداث المقاولات ومواكبتها بطريقة إلكترونية



عبدالحق خرباش، 23.02.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية أولت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال اهتماما خاصا لمشروع إنشاء المقاولات عبر الإنترنت وجعلته ضمن أولوياتها. ويأتي هذا المشروع كتتويج للجهود المبذولة حتى الآن من أجل تبسيط المساطر وتيسير الإجراءات، فمن الجانب المؤسسي، أنشأت المراكز الجهوية للإستثمار شبكة وحيدة، أما من الجانب التشريعي والتنظيمي، فقد تم خفض الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فضلا عن رقمنة وتبسيط عدد من المساطر (طلب الطوابع ...). وأداء ثمنها عبر الأنترنت، طلب الشهادة السلبية عبر الإنترنت ومكنت هذه التدابير المغرب من إحراز تقدم ملحوظ في تصنيف ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، حيث احتل المغرب في تصنيف التقرير الأخير الرتبة 34 من أصل 190 دولة عبر العالم شملها التقرير فيما يخص المؤشر المتعلق بهذا الموضوع

يتألف مشروع حدث ومواكبة المقاولات عبر الإنترنت من مشروعين فرعيين متكاملين يتم إنجازهما بالتوازي ويهدفان الجوانب التقنية والقانونية للمشروع. وقد أُنيطت مهمة إدارته للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وذلك منذ 19 يوليوز 2017 يضم فريق المشروع ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة وممثلين عن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وتتولى كتابة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مهمة تتبع وتنسيق أعمال هذا الفريق وتوفير الدعم اللازم له. وفيما يتعلق بالجانب القانوني المنظم لإحداث ومواكبة المقاولات عبر الإنترنت، فتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 87.17 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والقانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة الكترونية ومواكبتها والقانون رقم 89.17 القاضي بتغيير وتتميم القانون 15.95 المتعلق بمدونة التجارة قد تم اعتمادها ونشرها في الجريدة الرسمية، كما تجري صياغة النصوص التنفيذية المتعلقة بهذا الجهاز القانوني الجديد. أما فيما يتعلق بالجانب التقني، فقد وُضعت الصيغة النهائية للحل المعلوماتي لمشروع إحداث المقاولات ومواكبتها عبر الإنترنت ويجري حاليا اختبارها.



**حفظ الله مولانا الإمام، ومن
عليه بالشفاء العاجل، وأدام
عليه نعمة الصحة والعافية وطول**

العمر”.

عبدالحق خرباش. . 22.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية
بلاغ من وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة
تعلن وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة أن صاحب الجلالة
الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تعرض حفظه الله لنزلة برد
ولهذا السبب فقد أوصى الطبيب الخاص لجلالة الملك حفظه ، (grippe)
.الله بأخذ جلالتة فترة راحة طبية وتفادي السفر لبضعة أيام
حفظ الله مولانا الإمام، ومن عليه بالشفاء العاجل، وأدام عليه نعمة
”الصحة والعافية وطول العمر“.



دور القيادات النسائية في بناء السلام

عبدالحق خرباش. . 22.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية المصدر.. البيان

انطلقت صباح اليوم برعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية " أم الإمارات"، القمة العالمية للمرأة 2023 والتي تعقد تحت عنوان "دور القيادات النسائية في بناء السلام، والاندماج الاجتماعي، وصنع الازدهار"، وينظّمها على مدى يومين المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة، بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام، في فندق سانت ريجيس السعديات وذلك تزامناً مع ذكرى مرور مائة عام على حصول النساء على الحق في التصويت والانتخاب.

بدأت أعمال القمة بالكلمة الافتتاحية لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، التي ألقته بالنيابة عنها الشيخة شما بنت سلطان بن خليفة آل نهيان الرئيس التنفيذي لهيئة المُسرعات المستقلة لدولة الإمارات للتغير المناخي.

وقالت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك - في كلمتها - : "أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وطن الإنسانية والتعايش، الذي يفتح ذراعيه لجميع البشر على اختلاف ثقافتهم، وأديانهم، وألوانهم، ولغاتهم، ويستوعبهم في حالة من الاندماج الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشاملة، والسلام العام".

وأضافت سموها: "ستظل أبوظبي فخورة بعقد القمة العالمية للمرأة 2023 تحت شعار "دور القيادات النسائية في بناء السلام والاندماج الاجتماعي وصنع الازدهار"، هذه القمة الاستثنائية في فكرها ومضمونها وبحضور كوكبة من القيادات من مختلف دول العالم. ولا شك أن حضوركم يعتبر دعماً ودفعاً لهذه القمة لأنها ذات صلة وثيقة بتمكين المرأة وإسهاماتها الكبيرة في تقدم الدول والدفع بقضايا التنمية

المستدامة وتحقيق السلم والأمن الدوليين".

وقالت: "أصحاب الفخامة والسمو والمعالي والسعادة.. يأتي انعقاد هذه القمة في لحظة تاريخية تحتاج فيها البشرية إلى الخروج من الممرات الضيقة؛ التي سارت في ركبها بعد الجوائح الصحية، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي ألفت بظلالها على مختلف الدول والمجتمعات.. هنا وفي هذه اللحظات الفارقة يأتي دور المرأة، واهبة الحياة للإنسانية، التي تتحمل الآلام لتحافظ على استمرار الجنس البشري، فمع كل صرخة ألم يخرج أمل جديد للحياة، تولد روح إنسانية تأتي ليستمر الوجود البشري ويزدهر".

وأكدت: "نحن في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنذ اللحظة الأولى لنشأتها، كان هناك قناعة راسخة لدى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، "طيب الله ثراه" بدور المرأة في المجتمع، حيث كان رفيق دربي ومعلمي الأول، فقد صاحبه في رحلته العظيمة التي أنجز خلالها في جيل واحد ما تنجزه أمم أخرى في عدة أجيال، فقد تحقق خلال خمسين عاماً ما تحققه دول أخرى مجتهدة ومثابرة خلال قرن كامل".

وأضافت سموها: "لقد كان النهوض بالمرأة والإيمان بدورها، والعمل على تمكينها، أهم أولويات القيادة الرشيدة في الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، وإخوانهما أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، حيث عملوا على تعليم المرأة، وأسسوا المدارس والجامعات، وعملوا على تمكين المرأة في مختلف المجالات والقطاعات، وأصبحت المرأة في الإمارات تحتل أكثر من نصف القوة العاملة في القطاع الحكومي، وأكثر من النصف في جميع مراحل التعليم، وأكثر من الثلث من أعضاء مجلس الوزراء، ونصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان)، وأصبح في الإمارات نساء قاضيات ورائدات فضاء وسفيرات وطبيبات ومهندسات وقائدات للطائرات ومتخذات قرار في مجالات الأمن والسلم".

وقالت سموها: "لقد كانت ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة في سن القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة، وتحافظ على كرامتها، وتمنع بصورة صارمة أيّ مساس بمكانتها وحريتها، فقد كانت وما زالت القوانين التي تحافظ على حقوق المرأة هي الأكثر شمولا وصرامة واحتراما، ونجحت مؤسسات إنفاذ القانون في خلق ثقافة

تحمي المرأة، وتحترمها، وتحافظ على حريتها المطلقة في العمل والحركة والتمتع بالحياة".

وأكدت: "أن الإمارات تمثل حالة إنسانية فريدة، ونموذجاً عالمياً للتسامح والتنوع والتعايش، ونجحت في أن تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وما قدمته المجتمعات التي سبقتنا في طريق التقدم والرقي، فنحن حريصون دائماً على التعلم والاستفادة من تجارب الآخرين، دائماً نبحث عن الحكمة، والممارسات المتميزة، والتجارب الناجحة، لذلك جاءت هذه القمة لتقدم فرصة لجميع المشاركين والمشاركين من مختلف بقاع الأرض لتبادل الخبرات والتجارب والأفكار الخلاقة القادرة على أن تجعل مستقبل البشرية أفضل من حاضرها وماضيها".

وأضافت: "أن هذه الفرصة المتميزة التي تجتمع فيها سيدات وسادة من مختلف دول العالم، يمثلون مختلف مجالات الحياة، ومستويات المجتمع، وفنون العمل والإدارة، حيث أرى أمامي قيادات وخبرات وعلماء وباحثين وطلبة وموظفين.. جميعهم يمثلون كل فئات المجتمع، ولذلك نستطيع أن نقول إننا في هذه القمة نقدم نموذجاً كاملاً للبشرية بتعدد خلفياتها، وتعدد مجالات عملها، ومستويات معيشتها، نجتمع اليوم لتبادل الخبرات، والتجارب الناجحة، والأفكار الخلاقة، والرؤى المستقبلية القادرة على تحقيق الأمن والسلام، والاندماج الاجتماعي".

وتابعت: "لقد تم اختيار الموضوعات الرئيسية لهذه القمة العالمية للمرأة بعناية فائقة؛ لأنها هي الموضوعات الكبرى التي تشغل البشرية في هذه اللحظة التاريخية، فصناعة السلام أصبحت عملية صعبة ومعقدة جداً، وما أن تصل البشرية إلى لحظة تشعر فيها أنها حققت درجة من السلام والطمأنينة؛ سواء بين الدول، أو في داخل المجتمعات، حتى تنفجر أزمات ومشاكل جديدة تحتاج منا إلى جهود مضيئة للعودة إلى حالة السلام والأمان، التي يحتاجها الإنسان لكي يعيش في طمأنينة تمكنه من الإنتاج والاستمتاع بالحياة".

وقالت سموها: "أما موضوع الاندماج الاجتماعي فهو التحدي الحقيقي الذي يواجه المجتمعات البشرية في جميع المناطق والأقاليم، فمع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت المجتمعات معرضة لانتقال عدوى العنصرية والطائفية وحركات العنف الاجتماعي والاحتجاجات وغيرها، ولذلك فإن العالم اليوم يحتاج لأفكار جديدة؛ يتم العمل من خلالها على تقوية نسيج المجتمعات، ودعم شبكات العلاقات الاجتماعية بصورة تحقق الاستقرار والسعادة للبشرية".

واضاف: " لعل ما سترونه خلال زيارتكم هذه الأيام للإمارات سيفتح طاقة أمل للبشرية، حيث يعيش هنا بشر ينتمون إلى أكثر من 200 جنسية ، أما تحقيق التنمية الشاملة، فهي التحدي الأكبر الذي تواجهه دول العالم بعد جائحة كورونا، والأزمات الدولية، والكوارث الطبيعية، ومن المؤكد أن الفكر الخلاق للنساء سيسهم بنصيب وافر في تقديم أفكار خلاّقة، ومبدعة تسهم في حماية المجتمعات البشرية من الفقر، وترتقي بها إلى مراحل من الرفاهية والسعادة، وتحقيق الأحلام المشروعة لكل إنسان في حياة كريمة له ولأسرته".

وأكدت: "أن هذه القمة هي نقطة انطلاق لتوحيد جهود نساء العالم للمساهمة في قيادته نحو السلام والاستقرار المجتمعي لجميع بني البشر؛ خصوصاً أولئك الأشد حاجة اليوم الذين يعانون من آثار الجوائح الصحية والكوارث الطبيعية والحروب ، ولتحقيق هذه الأحلام الكبرى في صناعة السلام والاندماج الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة، دعوني أقدّم أمامكم النهج الذي سارت عليه دولة الإمارات، والذي وضعه مؤسسها المغفور له الشيخ زايد "طيب الله ثراه"، وسار عليه أبناؤه من بعده، وعزّزه ورسّخه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" ، وهو يقوم على إعلاء الأبعاد الإنسانية فوق كل اعتبار، من خلال العمل الإنساني، ونشر التسامح والتعايش، وتحقيق السلام، وإصلاح المجتمعات، وتدعيم روابطها، حيث نتعاون مع القريب والبعيد، وندعم الجميع، فالبشر عندنا أخوة في الإنسانية".

وقالت: "اسمحوا لي أن أحييكم وأرحب بكم مرة أخرى في بلدكم الثاني، وأن أبدي آمنياتي بأن تمثل القمة، فرصة للتفكير فيما وصل إليه مجتمعنا والعالم، ودراسة الفرص والتحديات، من أجل مستقبل مشرق يسع الجميع دون تفرقة أو إقصاء، فبسواعد وأفكار وقدرات النساء والرجال تنطلق التنمية وتُبنى الأوطان".



هل تستطيع الرئيسة للجماعة القروية مكناسة الغربية الحفاظ على الرئاسة؟؟

عبدالحق خرباش.. 22.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية
هل تستطيع الرئيسة للجماعة القروية مكناسة الغربية الحفاظ على
الرئاسة؟؟

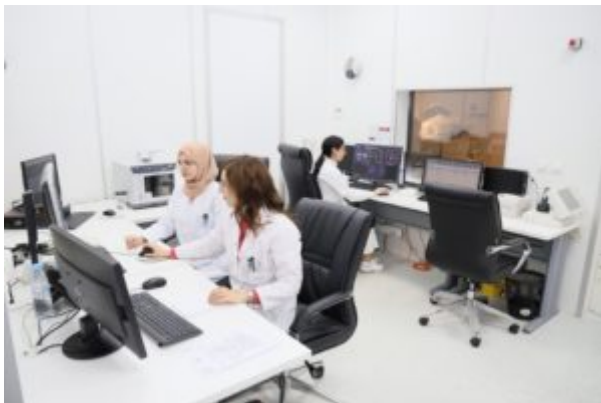
بدأ العد ، hakikanews.net حسب معطيات دقيقة حصلت عليها الجريدة
العكسي يسابق الزمن بالنسبة للحفاظ على الرئاسة ، خصوصا أن إقليم
تازة يتوفر على رئاستين لجماعتين من النساء ، الأولى جماعة مكناسة
الغربية ، والثانية بني فراسن
بالنسبة للأولى تعود للحركة الشعبية ، والثانية للأصالة والمعاصرة
، وهناك تحركات بدأت بالنسبة لمكناسة الغربية في اتجاه التشاور
عن المرحلة المقبلة ، أي بعد إنقضاء سنتين ، وسبق للجماعة أن
عرفت مد وجزر منذ بداية إنتخاب الرئيسة ، وأستقر الأمر على تشكيل
المجلس القروي للجماعة برئاسة عنصر نسوي تنتمي لحزب الحركة
الشعبية ، والتحالفات الآن تشق طريقها إلى تعزيز صفوفها
فهل ينسلخ البعض من الأغلبية لدوافع .؟؟ أم أن الأمر لم يصل لهذا
الطرح؟؟ خصوصا أن أعضاء عبروا بالوجه المكشوف أن القادم فيه
جديد ، ما مصير أعضاء الأغلبية إذا حسم الأمر لصالح حزب الإستقلال
الأيام القادمة ستكون حبلى بالمفاجآت على مستوى إقليم تازة وليس
جماعة مكناسة لوحدها كون الأمر أصبح يهم التحالفات على مستوى
الجهة فاس مكناس وأيضا إنتخابات مجلس المستشارين



مركز ضخم بأحدث التجهيزات الطبية للتحليلات والفحص بالأشعة رهن إشارة موظفي ورجال الشرطة

عبدالحق خرباش.. 21.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة hakikanews.net



شهد مركز الفحص بالأشعة والتحليل الطبية بالرباط، التابع لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، عملية توسعة كبيرة لمرافقه وتجهيزاته، وذلك بهدف النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفات وموظفي الأمن الوطني.

وتندرج عملية توسعة هذا المركز، الذي دشنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال سنة 2019، في سياق جهود المديريتين الرامية إلى تطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لموظفات وموظفي الأمن الوطني، سواء الممارسين أو المحالين على التقاعد وذي الحقوق، وكذا تمكينهم من الولوج إلى الخدمات والاستشارات الطبية الأساسية.

وتسعى عملية توسعة هذا المركز الى تعزيز الوضع الاعتباري لموظفات وموظفي الأمن الوطني، من خلال الحرص على توفير عرض صحي متنوع لفائدتهم، من أجل تمكينهم من الاضطلاع بشكل أفضل بدورهم الأساسي في تدعيم الشعور بالأمن والاستقرار.

وأضحى هذا المركز، الذي كان يتكون من بناية واحدة، يشتمل على ثلاث بنايات متطورة، مخصصة للفحص بالأشعة، والتحليلات الطبية، إضافة إلى مركز صحي لتقديم الاستشارات الطبية في مختلف التخصصات.

وتشتمل البناية الأولى المخصصة للتحليلات الطبية على مجموعة من المختبرات المجهزة بأحدث التقنيات والآليات الطبية من الجيل الجديد، والتي تتوزع بين مختبر للميكروبيولوجيا (الكشف عن الجراثيم والفطريات والطفيليات والفيروسات)، ومختبر الكيمياء الحيوية والمناعة الذاتية، ومختبر أمراض الدم، إضافة إلى وحدة لتشخيص داء كوفيد.

وتتألف البناية الثانية المخصصة للأشعة الطبية من وحدات للفحص بالأشعة مجهزة بمعدات طبية رقمية متطورة تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشتمل على "السكانير"، وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، وجهاز الفحص بالصدى، وجهاز الفحص "الماموغرافيا" للكشف عن سرطان الثدي.

أما البناية الثالثة، التي خصصت للاستشارات الطبية، فتشتمل على مركز صحي متعدد الخدمات يقدم فحوصات طبية مجانية بمختلف التخصصات الطبية الحيوية التي تشمل أمراض الغدد، وأمراض القلب والشرايين، والأمراض التنفسية، وأمراض الأطفال والنساء، إضافة إلى استشارات طبية في التخصصات الجراحية كجراحة العظام، وجراحة الدماغ والاعصاب والجراحة العامة، واختصاصات أخرى، بالإضافة للطب العام وطب الاسنان، والتتبع النفسي والترويض الطبي، وكذا النقل والاسعاف الطبي.

ويشتمل هذا المركز الصحي على نحو 14 طبيا في مجالات الطب العام والشغل والاستعجالي، إضافة 22 طبيا مختصا، و38 من الأطر شبه الطبية، إضافة إلى صيدلية لتقديم الأدوية الخاصة بالحالات الاستعجالية.



تازة .. زوج يعتدي على زوجته والأخيرة تفارق الحياة

الصورة تعبيرية



عبدالحق خرباش.. 21.02.2023
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت

وقعت جريمة قتل حسب مصادر متطابقة ، بمدينة تازة بتجزئة أمين سكن ، اليوم 21.02.2023 ، الوقائع تسجل إعتداء زوج على زوجته . في السياق المتصل ، خلف الزوجين طفل عمره ثلاثة شهور ، كما تشير مصادر أن عقد النكاح حديث ولم يمر عليه سنتين ، هذا ولم تكشف الأسباب الحقيقية للحادث ، وهناك أخبار متداولة تقول بأن الأمر يعود ل نقاش حاد بين الزوجين .

في ذات السياق ، أصدرت النيابة العامة المختصة أمر باعتقال الزوج ، وتمكنت عناصر الضابطة القضائية بالأمن الجهوي من إيقافه ، وتباشر الضابطة القضائية تحقيق معمق مع القاتل إلا حين إنتهاءه لتعرضه على أنظار المحكمة المختصة .



جلسة افتتاح الدورة العادية (51) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

عبدالحق خرباش.. 20.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت

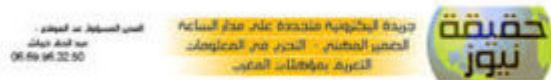
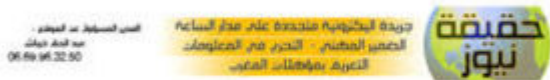
نوه وزير العدل بالصخيرات خلال جلسة افتتاح الدورة العادية (51) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان يومه الاثنين 20 فبراير 2023 بالصخيرات، بالمكتسبات العديدة التي راكمتها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والتي تعتبر إطارا موحدا لكل الدول الأعضاء في سياساتها وتشريعاتها وممارساتها، وذلك من خلال اعتمادها اتفاقية عربية لحقوق الإنسان، تجسدها وثيقة الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وأكد السيد الوزير بهذا الخصوص أن إجراءات مصادقة المغرب على هذا الميثاق تأخذ مجراها العادي وتوجد في مراحلها النهائية. وفي نفس السياق استحضر السيد الوزير مبادرة مشروع المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان التي تعتبر إطارا منهجيا مساعدا للآليات الإقليمية والدول العربية على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. كما أكد على أهمية تبادل الممارسات الفضلى والتجارب الوطنية الناجعة على مستوى التخطيط الاستراتيجي، معبرا عن الاستعداد الكامل للتعاون الفعال لتقاسم تجربة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومخططها التنفيذي. وأشار السيد الوزير إلى اعتماد الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتي كان لبلادنا شرف اقتراحها وإعداد مشروعها الأولي. وهو العمل الذي يتماشى مع خطة العمل الخاصة بإعمال المرحلة الرابعة للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أفق 2024، باعتبارها مشروعا وطنيا ذو أبعاد مهيكلية. وتابع السيد الوزير "ونتطلع إلى تسريع الإعلان الرسمي عن إطلاق الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتي نؤكد لكم استعداد المملكة المغربية لاحتضان فعاليات إطلاقها".

وأكد السيد الوزير أن المملكة المغربية، رحبت بإعداد الضوابط والمعايير والإجراءات الخاصة بمنح صفة مراقب للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، متمنيين أن يتم اعتمادها خلال هذه الدورة، بما يسهم في فتح قنوات تعاون جديدة وآفاق رحبة تمكن من مشاركة هذه المؤسسات الوطنية في دورات اللجنة.



اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان دورتها (51) في مدينة الصخيرات المغربية

عبدالحق خرباش، 18.02.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت بمبادرة من المملكة المغربية ممثلة في كل من وزارة العدل والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تعقد اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان دورتها (51) في مدينة الصخيرات المغربية، وذلك ما بين 20 إلى 22 فبراير 2023.

وسيتأس أعمال الدورة السفير طلال المطيري، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان في دولة الكويت ورئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، بمشاركة الجهات الحكومية المعنية في الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المتمتعة بصفة مراقب لدى اللجنة.

وتنعد أعمال الدورة لأول مرة خارج مقر الأمانة العامة، ويأتي ذلك تنفيذاً للتوصية الصادرة عن أعمال الدورة السابقة للجنة، ويتناغم وأحكام لائحها الداخلية، وبموافقة الأمين العام - عقد اجتماعاتها في بلد عربي آخر إذا طلب ذلك.

وسيتضمن جدول الأعمال جملة مواضيع موزعة بين بنود دائمة، إضافة إلى بنود مقترحة من الدول الأعضاء تتناول قضايا من قبيل تعزيز التنوع الثقافي وحماية وصون مؤسسة الأسرة والزواج، وتأثير التحولات المناخية على حقوق الإنسان.

إضافة إلى انعقاد الدورة العادية (51) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان خارج مقر الأمانة العامة، فتتجلى رمزياتها في كونها تتزامن ومرور (15) سنة على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ، وكذا مرور (75) عاماً على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث سوف يستأثر الموضوعان حيزاً من مناقشات الدورة، سيما فيما يتعلق بسبل تخليد ذكرى اعتماد كل الوثيقتين. هذا بالإضافة إلى أنها مناسبة لتدارس سبل مواكبة تفعيل الخطة العربية للتربية